الأمم المتحدة

A/61/802

الجمعية العامة

Distr.: General
16 March 2007
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ١٥١ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي

الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

	بدولارات الولايات المتحدة
الاقتراح الأولي للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٧٢ ٥٢٨ ٦٠٠
المبلغ المأذون به في قرار الجمعية العامة ٦١/٢٤٩[أ]	١٧٠ ٢٢١ ١٠٠
الاقتراح المقدم من الأمين العام للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	١٩٤ ٥٦٥ ٣٠٠
توصية اللجنة الاستشارية للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	١٨٤ ٨١٩ ٩٠٠

(أ) سلطة الالتزام.

190307 190307 07-27272 (A)

أولا – مقدمة

١ – تستتبع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرات ٨ و ١٨ و ١٩ و ٢٢ أدناه إجراء تخفيض قدره ٤٠٠ ٧٤٥ ٩ دولار في الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتقدم اللجنة الاستشارية أيضا عددا من الملاحظات والتوصيات بشأن إدارة البعثة وتنظيمها والفرص المتاحة لتحقيق مزيد من الوفورات.

٢ – وأثناء نظر اللجنة في الميزانية المقترحة اجتمعت مع نائب الممثل الخاص وممثلين آخرين للأمين العام. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استخدمتها اللجنة أثناء نظرها في تمويل البعثة.

٣ – وكان مجلس الأمن قد قرر في قراره ١٧٠٤(٢٠٠٦) إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي بوصفها بعثة متابعة لفترة أولية قدرها ستة أشهر مع نية التجديد لفترات أخرى، وقرر أيضا أن تتألف البعثة من عنصر مدني مناسب يشمل عددا من أفراد الشرطة يصل إلى ٦٠٨ ١ أفراد، و ٣٤ ضابطا من ضباط الاتصال العسكري وضباط الأركان. وحددت ولاية البعثة في الفقرة ٤ من القرار ١٧٠٤ (٢٠٠٦). وفي القرار ١٧٤٥ (٢٠٠٧)، قضى المجلس، في جملة أمور، بتمديد ولاية البعثة إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨ وقرر أن يزيد قوام القوة المأذون به للبعثة بما لا يزيد على ١٤٠ فردا من أفراد الشرطة لإتاحة نشر وحدة شرطة مشكلة إضافية لتعزيز صفوف وحدات الشرطة المشكَّلة القائمة لا سيما خلال فترة ما قبل الانتخابات وما بعدها. ويتوقع إجراء الانتخابات الرئاسية في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وسيعلن عن موعد الانتخابات البرلمانية لاحقا.

٤ – وفي القرار ٢٤٩/٦١، أذنت الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات من أجل البعثة للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧ بمبلغ إجمالي لا يتجاوز ١٠٠ ٢٢١ ١٧٠ دولار، يشمل مبلغ ٥٠٠ ٩٦١ ٤٩ دولار سبق أن أذنت به اللجنة، وقررت أن يقسم مبلغ ١٠٠ ٢٢١ ١٧٠ دولار كأنصبة مقررة على الدول الأعضاء.

ثانيا – معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٥ – أُبلغت اللجنة بأنه جرى حتى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧ تقسيم مبلغ مجموعه ٠٠٠ ٦٣٦ ١٤١ دولار كأنصبة مقررة على الدول الأعضاء فيما يتعلق بالبعثة. ووصل مبلغ

المدفوعات المسددة حتى التاريخ المذكور ٠٠٠ ١٦٨ ٨ دولار، وبقي رصيد غير مسدد قدره ٠٠٠ ٤٦٨ ١٣٣ دولار. وفي الفترة ذاتها، بلغ رصيد النقدية المتوافر للبعثة ٠٠٠ ٥٠٠ ١٢ دولار وبلغت القروض الحالية من الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام ٠٠٠ ٠٠٠ ٤٠ دولار. **وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء عدم استقرار حالة التدفق النقدي للبعثة.**

٦ - وأبلغت اللجنة أن حجم الخصوم المتعلقة بوحدات الشرطة المشكلة لعام ٢٠٠٦ بلغ ٠٠٠ ٧٣٨ ١ دولار، ولم تسدد أي مدفوعات حتى تاريخه. وتبلغ الخصوم المستحقة عن المعدات المملوكة للوحدات وتكاليف الاكتفاء الذاتي لعام ٢٠٠٦ ما قدره ٠٠٠ ٤٤٤ ١ دولار، ولم ترد مطالبات مصدّق عليها حتى تاريخه.

٧ - أُبلغت اللجنة بأنه، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، كان شغل الوظائف بالنسبة للبعثة على النحو التالي:

	مأذون بها/مقترحة	مشغولة
المراقبون العسكريون	٣٤	٣٣
شرطة الأمم المتحدة	١ ٠٤٥	٨٩٢
وحدات الشرطة المشكّلة[أ]	٧٠٣	٥٦٣
الموظفون الدوليون	٤٦٩	١٩٢
الموظفون الوطنيون	١ ١٣٦	٦٧٣
متطوعو الأمم المتحدة	٣٨٦	٢١٤

(أ) تشمل ١٤٠ فردا من أفراد الشرطة أذن بهم مجلس الأمن في قراره ١٧٤٥ (٢٠٠٧) (انظر أيضا الفقرة ١١ أدناه).

٨ - وبناء على طلب اللجنة، جرى تزويدها بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وبلغت النفقات الحالية في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ ما قدره ٦٧,٦ مليون دولار مقابل سلطة الالتزام المأذون بها البالغة ١٧٠,٢ مليون دولار، أو ٤٠ في المائة لفترة مالية مضى أكثر من ٨٠ في المائة منها. وهذا يمثل نقصا كبيرا في الإنفاق. ووردت شكوك اللجنة فيما يتعلق بالاحتياجات النقدية الفعلية للبعثة في توصيتها المدرجة في الفقرة ٢٥ من تقريرها السابق عن تمويل البعثة (A/61/567) الداعية إلى أن يقتصر الاعتماد على ٥٠ في المائة من سلطة الالتزام. وتلاحظ اللجنة أن النفقات المتوقعة للفترة من ٦ آذار/مارس إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ تتطابق بدقة مع الرصيد غير المربوط المتوخى البالغ ٠٠٠ ٩٥٣ ١٢٦ دولار. **وما زالت اللجنة تشك في**

قدرة البعثة على استخدام جميع الموارد المطلوبة. وبناء على ذلك، توصي بتخفيض الميزانية المقترحة للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بنسبة ٥ في المائة. وفي حالة ثبوت عدم كفاية الاعتماد، يجري الإبلاغ عن احتياجات إضافية في سياق تقرير الأداء.

ثالثا - الميزانية المقترحة للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

٩ - عند نظر اللجنة في طلب سلطة التزام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (انظر A/61/519 و A/61/567)، أشار الأمين العام إلى أن الميزانية الكاملة للبعثة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ستقدم إلى اللجنة في منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٧ وإلى الجمعية العامة في آذار/مارس ٢٠٠٧، بعد مرور حوالي سبعة أشهر على بدء الفترة المالية ''بالنظر إلى ما تم مؤخرا من إنشاء مجلس الأمن للبعثة، وإلى الوقت اللازم لإعداد أطر الميزنة القائمة على النتائج الخاصة بالبعثة، وتحديد كامل احتياجاتها من الموارد بالنسبة للفترة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧'' (انظر A/61/519، الفقرة ٣). وعلّقت اللجنة باستفاضة على آثار هذا التأخير على الممارسة السليمة في مجال الميزانية (انظر A/61/567، الفقرات ٦-١١)

١٠ - ويبلغ إجمالي الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، على النحو الوارد في الوثيقة A/61/759، ما قدره ٣٠٠ ٥٦٥ ١٩٤ دولار (صافيه ١٠٠ ٧٢٣ ١٩٠ دولار). وتغطي الميزانية تكاليف نشر ٣٤ من ضباط الاتصال وضباط الأركان العسكريين، و ٦٠٨ ١ من أفراد الشرطة، من بينهم ٠٤٥ ١ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٥٦٣ من أفراد الشرطة المشكلة، و ٤٦٩ من الموظفين الدوليين، و ١٣٦ ١ من الموظفين الوطنيين، و ٣٨٦ من متطوعي الأمم المتحدة.

١١ - وعلى النحو المبين أعلاه، قرر مجلس الأمن بموجب قراره ١٧٤٥ (٢٠٠٧) زيادة قوام القوة المأذون بها لوحدات الشرطة المشكلة بما لا يزيد عن ١٤٠ فردا. ونظرا لتوقيت إعداد الميزانية المقترحة واتخاذ القرار ١٧٤٥ (٢٠٠٧)، لم تدرج الاحتياجات من الموارد ذات الصلة بالموضوع في الميزانية. وفي رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٠٧، أبلغ اللجنة الموظف المسؤول عن مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات بأنه يُتوخى استيعاب الاحتياجات الإضافية ضمن الاعتماد المخصص للبعثة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ المقرر أن توافق عليه الجمعية العامة. وأبلغ الموظف المسؤول اللجنة كذلك أنه في حالة الاحتياج إلى موارد إضافية زائدة على الاعتماد، ستُلتمس أموال في سياق تقرير أداء البعثة عن الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وأُبلغت اللجنة، بناء على طلبها، بأن تكلفة نشر الأفراد الإضافيين البالغ عددهم

١٤٠ فردا تقدر بمبلغ ٣,٥ ملايين دولار. وأُبلغت اللجنة لاحقا أنه يُتوخى استيعاب نفقات متوقعة إضافية من خلال استخدام الأرصدة غير المربوطة المتوقعة المتصلة بتأخير نشر الطائرات. **وتترقب اللجنة أن يجري استيعاب هذه النفقات المتوقعة على النحو الواجب.**

ألف – الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	مأذون بها/مقترحة للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧	مأذون بها/مقترحة للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧
المراقبون العسكريون	٣٤	٣٤
شرطة الأمم المتحدة	١ ٠٤٥	١ ٠٤٥
وحدات الشرطة المشكّلة	٥٦٣	٧٠٣[أ]

(أ) تشمل ١٤٠ فردا إضافيا من أفراد الشرطة المشكلة مأذون بهم بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٤٥ (٢٠٠٧).

١٢ – تبلغ الاحتياجات التقديرية المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ما قدره ٩٠٠ ٣٢٠ ٣٥ دولار (٧٠٠ ١٠٦ ١ دولار للمراقبين العسكريين، و٥٠٠ ٣٢١ ٢١ دولار لشرطة الأمم المتحدة، و ٧٠٠ ٨٩٢ ١٢ دولار لوحدات الشرطة المشكّلة). وتستند التقديرات إلى متوسط القوامَين المتوقَّعين البالغَين ٣٢ ضابطا من ضباط الاتصال وضباط الأركان العسكريين و ٧٩١ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة، مع تطبيق عاملين لتأخير النشر بنسبة ٥ في المائة و ٢٠ في المائة على التوالي بالنسبة للفترة. ويراعي الاعتماد الخاص بوحدات الشرطة المشكلة نشر وحدتين للشرطة المشكلة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ووحدة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ووحدة في نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٧. وتتألف كل وحدة من حوالي ١٤٠ فردا. وستنشر وحدة إضافية قوامها ٨٠ فردا في نهاية آذار/مارس، مع احتمال نشر ٦٠ فردا إضافيا في وقت لاحق.

باء – الموظفون المدنيون

الفئة	مقترحة للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧
الموظفون الدوليون	٤٥٧[أ]
الموظفون الوطنيون	١ ١٢٨[ب]
متطوعو الأمم المتحدة	٣٨٦

(أ) باستثناء وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ في قسم الأمن يُمولهما فريق الأمم المتحدة القطري من خلال ترتيبات تقاسم التكاليف، وكذلك ١٠ وظائف مؤقتة ستمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة من أجل فريق السلوك والتأديب ومكتب الرقابة الداخلية (١ ف-٥ و ٤ ف-٤ و ٢ ف-٣ و ١ ف-٢ ووظيفتان من فئة الخدمة الميدانية).

(ب) باستثناء خمس وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية في قسم الأمن يُموِّلها فريق الأمم المتحدة القطري من خلال ترتيبات تقاسم التكاليف، وكذلك ٣ وظائف ستمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة من أجل فريق السلوك والتأديب ومكتب الرقابة الداخلية (موظف في وطني واحد ووظيفتان من فئة الخدمات العامة الوطنية).

١٣ - تبلغ الاحتياجات التقديرية المتعلقة بالموظفين المدنيين ٢٠٠ ٤٤٥ ٣٧ دولار (٧٠٠ ٥٨٧ ٢٦ دولار للموظفين الدوليين، و ١٠٠ ٢٥٢ ٣ دولار للموظفين الوطنيين، و ٤٠٠ ٦٠٥ ٧ دولار لمتطوعي الأمم المتحدة). وتعكس الاعتمادات تطبيق عوامل شغور بنسب ٥٠ في المائة لما مجموعه ٩١ موظفا دوليا قيد التوظيف في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، و ٧٥ في المائة لما مجموعه ٢٠٧ من الموظفين الدوليين الإضافيين، و ٤٠ في المائة للموظفين الوطنيين، و ٢٠ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة. والهيكل التنظيمي المقترح مبين في الفقرات من ١٥ إلى ١٢٩ وفي المرفق الأول لتقرير الأمين العام (A/61/759).

١٤ - وتحذر اللجنة من الدأب على استخدام نموذج موحد لتحديد هيكل البعثات ومستويات ملاكها من الموظفين، بما في ذلك عدد الوظائف ورتبها. وفي هذا الشأن، تكرر اللجنة بأن البعثات التي تختلف من حيث أبعادها ونطاق أنشطتها وعناصرها لها احتياجات مختلفة ينبغي أن تنعكس في هياكل يجري تكييفها خصيصا لتلبية احتياجات كل بعثة (انظر A/61/567، الفقرة ١٧).

١٥ - وتشير اللجنة الاستشارية أيضا إلى أنه كان ينبغي مراعاة جملة من الظروف الخاصة في تخطيط ملاك موظفي البعثة. فعلى سبيل المثال، ونظرا للحضور القوي لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في تيمور - ليشتي، ينبغي الحرص على تفادي تكرار المهام والهياكل الموجودة أصلا ضمن الفريق القطري. وتوصي اللجنة بأن

توضح الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ترتيبات التنسيق والتعاون بين فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يراعى في تخطيط ملاك الموظفين والهياكل في المستقبل كون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية كلتيهما قد تكتملان بحلول نهاية الفترة المالية.

١٦ - وتلاحظ اللجنة أنه كثيرا ما يجري التأكيد على كل من الاحتياجات المتعلقة بالوظائف والاحتياجات من غير الوظائف في الميزانية المقترحة، ولكنه لا يجري تبريرها. **وتماشيا مع الاعتبارات المبينة في الفقرة ١٥ أعلاه، تحث اللجنة الاستشارية على إجراء استعراض متمعن من جانب البعثة والمقر لاحتياجات البعثة من الموظفين.**

التوصيات المتعلقة بالوظائف

١٧ - طُلب تعيين نائبين للممثل الخاص للأمين العام (أحدهما لدعم قطاع الأمن وسيادة القانون والثاني لدعم الحكم الرشيد وتنسيق الشؤون الإنمائية والإنسانية) برتبة أمين عام مساعد. وتفهم اللجنة أن مسؤوليات نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بدعم الحكم الرشيد وتنسيق الشؤون الإنمائية والإنسانية تشمل توفير القيادة فيما يتعلق بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة لعمليتي الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تيمور - ليشتي (انظر A/61/759، الفقرة ٣٧). **وتعتقد اللجنة أن من اللازم، بعد إجراء الانتخابات، مراجعة الاحتياج المتعلق بوظيفتين برتبة أمين عام مساعد. وعليه، فإنها توصي بإعادة النظر في رتبة نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بدعم الحكم الرشيد وتنسيق الشؤون الإنمائية والإنسانية في سياق ميزانية الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.**

١٨ - وتلاحظ اللجنة، استنادا إلى الهيكل التنظيمي الوارد في المرفق الأول - ألف للميزانية، اقتراح أن يكون عدد من المكاتب الفنية، بما فيها مكتب الشؤون السياسية ومكتب الاتصالات وشؤون الإعلام ووحدة التخطيط وأفضل الممارسات، تابعا مباشرة لرئيس الديوان. **ولا ترى اللجنة أي مبرر لترتيبات التسلسل هذه، إذ أنها تشكل طبقة بيروقراطية إضافية لا لزوم لها في بعثة بحجم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وبالتالي، فإن اللجنة توصي بتنقيح مهام رئيس الديوان لتشمل مزيدا من المهام التقليدية، وبأن تكون الوظيفة من رتبة مد-١ عوضا عن أن تكون من رتبة مد-٢.**

١٩ - وطُلبت وظيفة برتبة مد-١ لرئيس مكتب الشؤون السياسية. وتشمل مسؤوليات الوظيفة مساعدة الممثل الخاص للأمين العام وكبار الموظفين الإداريين في البعثة في الاتصالات التي يجرونها مع السلطات التيمورية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني؛ وتيسير الاتصالات المنتظمة بين الجهات الفاعلة الرئيسية الوطنية والدولية؛ وإقامة اتصال منتظم مع السلك

الدبلوماسي والمسؤولين الحكوميين وكيانات منظومة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي (انظر A/61/759، الفقرة ٤٣). **وتعتقد اللجنة أن الحاجة إلى وظيفة برتبة مد-١ لم يتم تبريرها بما فيه الكفاية. وعليه، وتماشيا مع الاعتبارات المبينة في الفقرة ١٥ أعلاه، فإن اللجنة توصي بأن تحدد رتبة رئيس مكتب الشؤون السياسية بالرتبة ف-٥.**

٢٠ - وتلاحظ اللجنة أن الملاك المقترح لفريق السلوك والتأديب يتألف من موظف أقدم لشؤون السلوك والتأديب برتبة ف-٥ وموظفين لشؤون السلوك والتأديب برتبة ف-٢، وموظف معاون لإعداد التقارير برتبة ف-٢، وموظف وطني فني لشؤون السلوك والتأديب (موظف وطني فني) ومساعدين إداريين (أحدهما من فئة الخدمة الميدانية والآخر موظف وطني من فئة الخدمات العامة) تمول وظيفتاهما في إطار المساعدة المؤقتة العامة. **وتوصي اللجنة باستعراض ملاك الفريق على أساس عبء العمل، وبتضمين نتائج ذلك الاستعراض في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.**

٢١ - ويشمل الملاك المقترح لمكتب الرقابة الداخلية مراجعيْ حسابات مقيمين اثنين (١ ف-٤ و ١ ف-٣)، ومساعدا واحدا لشؤون مراجعة الحسابات (الخدمة الميدانية) ومحققين (١ ف-٤ و ١ ف-٣) ومساعدا لغويا (موظفا وطنيا من فئة الخدمات العامة). **وتوصي اللجنة باستعراض ملاك المكتب على أساس تقييم المخاطر، وبتضمين نتائج ذلك الاستعراض في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.**

٢٢ - يُقترح إنشاء وظيفة برتبة مد-٢ لمفوض الشرطة نظرا لمدى قوة ولاية شرطة البعثة. وسيتولى دعم مفوض الشرطة نائبان لمفوض الشرطة برتبة مد-١، أحدهما للعمليات والآخر لشؤون الإدارة والتطوير. **وتوصي اللجنة بإنشاء وظيفة برتبة مد-٢ لمفوض الشرطة، ووظيفة برتبة مد-١ لنائب مفوض الشرطة المعني بالعمليات. وينبغي لشاغل الوظيفة برتبة مد-١ أن يتولى مهام مفوض الشرطة ومسؤولياته أثناء غيابه، على نحو ما هو مبين في الفقرة ٧٥ من تقرير الأمين العام (A/61/759). وبخصوص الوظيفة المتعلقة بالإدارة والتطوير، فإن اللجنة غير مقتنعة بأن المسؤوليات المتصلة بها تبرر الرتبة مد-١. وعليه، توصي اللجنة بإنشاء تلك الوظيفة برتبة ف-٥.**

جيم – التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

المعتمد للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧	المقترح للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧
١٠٦ ٦٠٩ ٠٠٠	١٢١ ٧٩٩ ٢٠٠

٢٣ – تبلغ الاحتياجات التقديرية في إطار بند المرافق والهياكل الأساسية ٣٥ ٥٨٢ ١٠٠ دولار. وتشير اللجنة إلى أنه تم خلال الانتقال الإداري من بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية إلى مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي تسليم ما مجموعه سبعة أملاك إلى حكومة تيمور – ليشتي، والاحتفاظ بسبعة عقارات ليستخدمها مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، بينما أغلق مكتب واحد (انظر A/60/789، الفقرة ١٠). وقُدمت للجنة، بناء على طلبها، معلومات تتعلق بمرافق مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي التي تسلمتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (انظر المرفق).

٢٤ – وتغطي الاحتياجات التقديرية للنقل البري البالغة ٢٣ ١٥٤ ٩٠٠ دولار شراء ٨٠١ مركبة إضافية لأسطول مجموعه ٨٣٩ مركبة. وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بعد استفسارها، أن العديد من المركبات التي جرى تسلمها من مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي إما قطعت مسافات كبيرة، أو بلغت حالتها العامة درجة باتت معها عملية إصلاحها أو صيانتها غير اقتصادية. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن حجم أسطول المركبات يجرى تحديده على أساس الاحتياجات التشغيلية للبعثة، وأن النسب الخاصة بالبعثة تقل عن النسب الموحدة.

٢٥ – وتغطي الاحتياجات التقديرية البالغة ١٣ ٢٣٦ ٦٠٠ دولار إنشاء أسطول مكون من سبع طائرات مستأجرة بموجب عقد تجاري تشمل طائرتي ركاب ثابتتي الجناحين وخمس طائرات عمودية متوسطة. وستستعمل الطائرات لجملة أغراض منها رحلات لنقل الركاب داخل مسرح العمليات والرحلات اللوجستية لنقل البريد والركاب وإعادة تموين نظم الاتصالات والهياكل الأساسية وصيانتها؛ والإجلاء الطبي؛ ونشر أفراد شرطة الأمم المتحدة وأفرقة الاتصالات العسكرية والموظفين المدنيين وموظفي الانتخابات؛ ودعم المناوبات داخل مسرح العمليات؛ ورحلات كبار الشخصيات؛ ورحلات الاستطلاع والمراقبة الجويين؛ ودعم العملية الانتخابية. وأُبلغت اللجنة أن التأخر في نشر الطائرات سيسمح باستيعاب تكاليف نشر ما قوامه ١٤٠ فردا إضافيا من أفراد الشرطة المشكلة الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ١٧٤٥ (٢٠٠٧) (انظر أيضا الفقرة ١١ أعلاه).

رابعا – الاستنتاجات

٢٦ – يرد الإجراء الذي يتعين على الجمعية العامة اتخاذه فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في الفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في الفقرة ١٥٠ من الميزانية المقترحة (A/61/759). **وتوصي اللجنة الاستشارية، مع مراعاة توصياتها الواردة في الفقرات ٨ و ١٨ و ١٩ و ٢٢ أعلاه، بأن يخفض احتياج الميزانية المقدر بمبلغ ٣٠٠ ٥٦٥ ١٩٤ دولار بمقدار ٤٠٠ ٧٤٥ ٩ دولار. وعليه، فإن اللجنة توصي بأن تخصص الجمعية العامة اعتمادا قدره ٩٠٠ ٨١٩ ١٨٤ دولار للبعثة للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.**

الوثائق

- ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/61/759)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧ (A/61/567)
- قرار الجمعية العامة ٦١/٢٤٩
- تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (عن الفترة من ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧) (S/2007/50)
- قرارا مجلس الأمن ١٧٠٤(٢٠٠٦) و ١٧٤٥(٢٠٠٧)

المرفق

مرافق مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي التي استلمتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي

رقم العقار	المقاطعة	العقار والموقع	ملاحظات
١	ديلي	إقامة الممثل الخاص للأمين العام	أعمال تجديد طفيفة مطلوبة.
٢	ديلي	ثكنات أوبريغادور	أعمال تجديد كبرى وتشييد جديد لتلبية الاحتياجات الإضافية المتعلقة بموظفي البعثة.
٣	ديلي	معسكر لمائة فرد تابع لبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية – المطار	تم تجديده، ويشغله حاليا قسم مراقبة الحركة التابع للبعثة.
٤	بوبونارو	مركز الدعم الإقليمي	تم الاحتفاظ به ريثما يتم تشييد مركز جديد للدعم الإقليمي في موقع جديد في ماليانا.
٥	كوفا ليما	مراكز الدعم الإقليمية	يجري تجديدها.
٦	أوكوسي	مراكز الدعم الإقليمية	يجري تجديدها.
٧	داروين	مكتب الاتصال	لا يلزم أي تجديد؛ ومع هذا، فقد طلبت السلطات المحلية إعادة العقارات. ودخلت البعثة في مفاوضات معها للحصول على مبان بديلة.